سورية: الهرب الى الامام لن يجدي النظام

محمد الحسناوي*

■ من الآليات النفسية المعروفة للمأزوم أو المصاب بعقدة ما... لجوءه إلى الهرب، لكن ليس هرب الأصحاء المعلوم، بل هرب الذي طاش صوابه وضيع الاتجاهات، فيكون هذا الهرب طامة أخرى فوق طامته التي هو فيها.

منذ انقلاب الثامن من آذار (مارس) 1963م وفرض قانون الطوارئ والأحكام العرفية ومحكمة أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية حتى يومنا هذا، وربما إلى مدى غير منظور (أسد أسد إلى الأبد) والحكومات المتعاقبة، لا سيما حكومات آل الأسد تعيش وتستمر بفضل (فوبيا الأمن) والخوف من الشعب السوري وقواه الوطنية والمجتمع المدني، فلذلك لا تنفك عن القبضة الأمنية الشاملة القاتلة وقانون الطوارئ، أضيف إلى ذلك في السنوات الأخيرة (نكهة) أو (جرعة) إسلامية لم تبلغ بعد مبلغ (الحملة الإيمانية الوطنية) التي سنها رئيس العراق الشقيق أبو عديّ، وكانت في تقديري (حملة جدية) تبدأ من الصف الحزبي ومن قمته إلى بقية المواطنين، من خلال دراسة الفقه الإسلامي والسيرة النبوية، وممارسة الشعائر الإسلامية في صفوف الحزب وقطعات الجيش، مروراً بالحركة المسجدية المفتوحة نسبياً، وبتعديل المناهج المدرسية، وزيادة حصص التربية الإسلامية وإجراء دورات كفاءة لمدرسي التربية الإسلامية، والتخلص من بعض المنكرات، كمنع بيع الخمر أو منع تداوله علناً، أو في المناطق السياحية من فنادق ومقاه واحتفالات رسمية.

وقد يكون الإجراء العراقي في حينه أحد المفردات الاستراتيجية لتحضير الشعب لمرحلة (المقاومة) فيما لو حصل غزو أجنبي أمريكي، وقد حصل الغزو، وظهرت المقاومة الشعبية الإسلامية، ولعل الغزاة قد ندموا على ما اقترفت أيديهم.

أما (البعث) السوري الحاكم بل (القائد للدولة والمجتمع)، وهو الآخر نظام علماني، لكن بنزعة طائفية أو (مورط) للطائفة (ليستفيد هو وهي لا تستفيد إلا الشبهة)، فاستراتيجيته الجديدة للتزيي بالزي الإسلامي، فهي أصلاً منطلقة من عداوته للإسلام وللحركة الإسلامية بالذات، يعني أنه يزيل التهمة التي تتلبسه أي العداوة للإسلام أولاً، ومحاربة الإخوان المسلمين بسلاحهم ثانياً، ومحاولة شق صفوف الإسلاميين داخل سورية رابعاً، وخارج سورية ولا سيما محاولة استقطاب حركات الإخوان المسلمين من أجل عزل إخوان سورية خامساً، وأخيراً وليس آخراً ركوب الموجة السائدة حالياً، وإلى مدى غير منظور أي الصحوة الإسلامية.. سادساً وسابعاً وثامناً...

مما يؤكد هذه الاستراتيجية القائمة على (فوبيا الإسلام)، لا على الحب النزيه للإسلام، هو إصرار النظام على القطيعة مع جماعة الإخوان المسلمين برغم نبذهم للعنف، وعودتهم إلى استراتيجيتهم في السياسات السلمية المدنية التي عرفوا بها منذ تأسيس تنظيمهم السوري، وما تتبناه المنظمات الإخوانية الشقيقة في المنطقة العربية والإسلامية.

ومن مظاهر هذه القطيعة استمرار قانون (49) الصادر عام 1980م القاضي بإعدام كل منتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين، ورفض كل وساطات الحركات الإسلامية لحل الإشكال أو إصدار عفو عام عن كل المعتقلين السياسيين والكف عن انتهاكات حقوق الإنسان السوري الصارخة طوال أربعين عاماً في الأقل. وحتى جوازات السفر التي منحت للمهجرين قسرياً لكل الطيف السوري المغترب، بما فيهم الإخوان المسلمون، قيدت بمدة سنتين اثنتين تنتهي بعدها صلاحيتها، والحل إما بموت المغترب أو المهجر، أو بموت الذي سنّ هذه المدة، بدلاً من ست سنوات، كما هي العادة والعرف والإنصاف. فهل هذه السياسة الكيدية من الإسلام أو العروبة في شيء؟ أو حتى حق المواطنة، الذي هو كالدم والجلد للمواطن، أو كالماء والهواء للإنسان في القرن الواحد والعشرين..

إذن ما هي قصة (أسلمة النظام السوري)؟ وهل يمانع الإخوان من أسلمة النظام؟

بلغنا أن أحد «مفكري» النظام يجتمع دورياً مع نخبة من قادة الأجهزة الأمنية (القمعية) السورية للتداول في قضايا الساعة، ورسم سياسات أمنية أو إلغاء أخرى، كان آخر طرح له التطلع إلى ما بعد سقوط النظام، واتخاذ ما يلزم، لأن النظام ساقط لا محالة. لا يهمنا القول إن السامعين لهذا الطرح قد اضطربوا، واستنكروا مثل هذه الأفكار غير السارة، لكن في حدود علمنا أنهم لم يقرروا تعبئة الشعب إسلامياً، كما فعل العراق الشقيق قبل العدوان عليه بسنوات كافية لتؤتي تلك السياسة أكلها، ويبدو أنه ليس من الوارد أن يخطر على بالهم هذا الإجراء مجرد خطور، وهم الذين يقفون عثرة ـ أكثر من غيرهم ـ في طريق الإصلاح الداخلي والمصالحة الوطنية، ولا في كل ما يتعلق بقضية الإخوان المسلمين، ولعل أمريكا أقرب إليهم من المواطن السوري، لماذا، لأنهم مصوا دمه، ولا يريدون له أن يخرج رقبته من تحت سكينهم (الحريرية)..والخضوع للقوي الأجنبي خير وأيسر من الخضوع للضعيف الوطني (وكل فرنجي برنجي).

أحد القرارات التي اتخذها القادة الأمنيون أو تواصوا بها ـ كما تسرب لنا ـ هو العمل على (شق) المعارضة السورية بين داخل وخارج أولاً، وشق الإسلاميين داخل سورية ثانياً، وشق الإخوان المسلمين السوريين ثالثاً، وشق الحركات الإسلامية والإخوانية بالذات عن جماعة الإخوان السوريين رابعاً، ولكن كيف يكون الشق لكل هذه التنظيمات التي يجمعها الإسلام أو التشابه في المنطلقات والأهداف وبالدقة (المآلات) في الحدّ الأدنى، وأصحاب القرار هم ما هم من علمانية وطائفية وذعر رهابي؟

الجواب هو (خلط الأوراق)، بمعنى أن يكف الحزب الحاكم، وبالتالي السلطة عن محاربة الإسلام علنياً، وتنشيط (الإسلام الذي يتجنب السياسة) أو ما يسمى بالإسلام الأمريكي بحسب تعبير المرحوم سيد قطب، أي إسلام بلا أنياب، وأخيراً استدراج الحركات الإسلامية لا سيما الإخوانية منها خارج سورية للتحالف ضد أمريكا وإسرائيل!

هل كانت هذه الاستراتيجية المغامرة واضحة في ذهن النظام منذ بدء المواجهة مع الإخوان المخطط لها في القيادة القومية وانقلاب الثامن من آذار (مارس)، أم ولدت نواة داخلية، ثم أخذت تنمو مع الزمن، لأن الحزب الحاكم علماني، ولأن الإسلاميين حتى الثمانين يسقطون من حسابهم كل العلمانيين لا سيما الأنظمة الحزبية منها. لكن الحاجة أولاً، وعامل الزمن ثانياً، وتراكم الخبرات (القمعية) ثالثاً، وغير ذلك من الأسباب أنضجت هذه الاستراتيجية الجهنمية، فاستوت على ساقها كاملة متكاملة، واتخذت منظمة (حماس) رأس الحربة في هذه الاستراتيجية ومدخلاً ومفتاحاً إلى الأبواب المغلقة.

وهكذا كانت (العصا) الغليظة لإخوان سورية، و(الجزرة) الطرية لأشقائهم من الإسلاميين. والمنطق أن تسوى الأوضاع السورية بلا (عصا) ولا (جزرة) لمن يحب الله والرسول ونصرة الإسلام، أو تحرير فلسطين، أو حتى تحرير الجولان في الأقل. وهكذا فطن الشيخ قاضي حسين أمير الجماعة الإسلامية في باكستان لما دعي إلى زيارة سورية فقال للدبلوماسي السوري: (من عادتنا قبل دعوة ضيف لزيارة بيتنا أن نرتب هذا البيت، وحين تنتهون من ترتيب بيتكم وتصلحون حالكم مع مسلمي سورية نقبل زيارتكم). وقد بدأ النظام السوري يستقبل أجوبة الانقطاع عنه من المنظمات الإسلامية بعد نكوثه بكل الوعود التي قطعها على نفسه لحل الإشكالات السورية، ومنها موضوع الإخوان السوريين، كان آخرها مقاطعة (حزب الإصلاح) اليمني (مؤتمر الأحزاب العربية) الذي انعقد مؤخراً في دمشق. ولذلك ولأسباب أخرى أظهر الإخوان السوريون إلى السطح أعظم قرار تاريخي حضاري اتخذه (البعث) الحاكم أو المحكوم تجاه الإخوان والإسلام هو قانون (49) الصادر والمستمر مفعوله منذ 1980، القاضي بإعدام كل منتسب إلى الإخوان المسلمين مجرد انتساب، تحقيقاً لحرية الرأي والمعتقد وإلى الأبد.

من المعلوم أن النظام والحزب الحاكم ارتكبا تجاوزات فاقعة ضد الإسلام غير محاربة الإخوان السوريين، مثل تمزيق المصاحف الشريفة علناً، والدوس عليها، واختراق حرمة المساجد، واعتقال العلماء، وحتى قتلهم بغير محاكمات، والتضييق على كلية الشريعة، وتسريح عدد من أساتذتها، وفرض السفور أو نزع الحجاب في مدارس البنات، ووصل الأمر إلى نزول سرايا الدفاع والطالبات الشبيبيات في دمشق لممارسة خلع الحجاب بالقوة عن السيدات الشريفات المصونات، وفي الدفاع عن النفس سقط عدد من الشهداء، اهتز لذلك القطر السوري من أقصاه إلى أدناه، حتى اضطر الرئيس الأب للاعتذار بنفسه عما جرى!! بل صرح في إحدى مقابلاته (إنه لو عاد القهقرى وعاش الحرب الأمريكية على الإسلام لصار أصولياً).

بعد هذه الحرب الضارية تجاه الإسلام عقيدةً وشعائرَ وممارسات ورموزاً وتنظيمات، لم تميز بين الإخوان والصوفيين والسلفيين وحتى جماعة التبليغ، ولا جدران المساجد الثمانين التي هدمت في مأساة حملة 1980، ولا أربع كنائس في حماة أيضاً...اضطر النظام ليبقى إلى حصر دائرة المعركة مع الإخوان وحدهم، وبدأ باستراتيجية جديدة ظن أنها تفلح معه، وهي استراتيجية (خلط الأوراق) التي أشرنا إليها. لكن خلط الأوراق غير مزجها.

من مفردات هذه الاستراتيجية الجديدة السماح للمبادرات الشعبية الإسلامية غير المسيسة مثل افتتاح مدارس تحفيظ القرآن، وقد سميت بـ(مدارس الأسد لتحفيظ القرآن)، وبفتح معاهد شرعية للذكور والإناث، وكليات جامعية شرعية، والتعاطي مع إقبال الشارع السوري على العلم الشرعي والحجاب وإطلاق اللحى والدروس المسجدية المتكاثرة بروح السكوت، المشفوع برقابة دائمة، وإعطاء تراخيص مدروسة، وفض كل ما يخشى من خروجه على الخط المرسوم. ومع ذلك حصلت احتكاكات لا بدّ منها، كما حصل في أحد مساجد حمص حين ضاق رواد المسجد بعنصر المخابرات المكلف بشيخ المسجد وتلاميذه، حتى اتفق المؤذن وبعض الرواد على التخلص منه نهائياً، وتم لهم ذلك، وما يزال المتهمون في أعماق السجن.

آخر انعطاف في استراتيجية السلطة والحزب من الإسلام ما أضيف إلى التقرير السياسي للمؤتمر القطري للحزب الحاكم عام 2000م من نقطتين إحداهما: (إن الإسلام عقيدة وتراث وجزء من حياتنا السياسية)، وظن بعض الإسلاميين أن الإشكالات بين النظام والإسلام كالإخوان سوف تنحل، وإذا الذي تبين بعد ست سنوات من إقرار هذه الفقرة أننا جميعاً ما زلنا في المربع الأول، الذي سبق للقيادة القومية عام 1965م أن وضعت جماعة الإخوان المسلمين تحت خطة الاستئصال مثل استئصال كل الأحزاب المعارضة والهيئات المدنية وأشد. وقد استشهد الرئيس الأب بهذه المقررات في خطابه للمؤتمر القومي الثالث عشر عام 1983م قائلاً ص31: (لقد كان بتقدير المؤتمر القومي الثامن في وقت مبكر من عام 1965م أن الموقف إزاء الإخوان المسلمين والحركات الدينية الأخرى، كحركة التحرير، لا يمكن أن يقتصر على الأسلوب الذي يتبع مع الحركات التقليدية..) ويوضح مراده بقوله ص 32:(فالخطة السياسية إزاء الإخوان المسلمين وأمثالهم، لا يمكن أن تكون إلا خطة استئصالية، أي خطة لا تكفي لفضحهم ومحاربتهم سياسياً، فهذا النوع لا يؤثر كثيراً في فعاليتهم، وربما يزيدهم قوة، بسبب العطف الذي يمكن أن يخلقه، بل يجب أن تطبق بحقهم سياسة هجومية...) وبالفعل شهد القطر بعد هذا المؤتمر الأخير تشددات جديدة في شؤون الأمن، والمواقف من الحراك السياسي، وحقوق الإنسان، نقطف ثمارها العلقمية الكارثية بشكل متصاعد كل يوم، فهل هذا من الإسلام في شيء (حبّ إيه اللي انت جاي تقول عليه)؟

من تطبيقات هذه الاستراتيجية الاستدراجية الإيحاء للدكتور سعيد رمضان البوطي عميد كلية الشريعة بما يخدعه كالقول له حين يؤخرونه عن مقابلة الرئيس في القصر الجمهوري: (إن الرئيس كان يصلي)، وأن يتصل باسل الأسد ليلاً بالشيخ سعيد ليسأله في أمور فقهية كأمور الزكاة، أو أن يرسلوا بشكل دوري (شيوخا) (برآء) لزيارة المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر أو إلى (الخوجة) أربكان في تركيا، لتزكية النظام السوري، والزعم بانتهاء مشكلة الإخوان السوريين، وبالصحوة الإسلامية المترامية في القطر السوري. وفي الوقت نفسه ما زال الإخوان مشردين في المنافي أو في زوايا السجون منذ الثمانينات تحت الصفائح الصم ورمال البادية السورية، فضلاً عن مواطنيهم المضطهدين من بقية الطيف السوري المعارض.

في تقديرنا إن كل هذه التطبيبات المسكنة لمرض مزمن لن تجدي النظام، لأن الإسلام لا يخشى على مستقبله في سورية وفي العالم، ومن الشهادات تقارير لمراسل جريدة «النهار» على أثر نجاح (حماس) في فلسطين ونواب الإخوة المصريين في الانتخابات: (لا بد لسورية أن تتأثر بعد نجاح حماس وإخوان مصر) وتقريره : (تنامي التيار الديني في الشارع السوري.. إقبال على المساجد والحجاب وتعلم القرآن ـ النهار ـ 2006/5/31 م)، ثم تقارير مراسل (الحياة): (سورية العلمانية تزداد إسلامية والسلطة الرسمية ترسم خطوطاً حمراء للعلاقة مع الإخوان 2005/6/18 م) و(الاحتفالات بتأسيس البعث تختلط بذكرى ميلاد الرسول ودعوات إلى تجاوز الصدام بين المشروعين القومي والإسلامي 2006/4/12 م) و(دمشق تسمح للقبيسيات بنشاط علني) جاء فيه: (لكن الشيخة منيرة القبيسي استطاعت من خلال المزج بين الأمرين من توسيع نشاطاتها في المحافظات السورية قبل أن تعبر حدود البلاد في مرحلة أولى والعالم العربي في مرحلة ثانية، إلى أن بلغ عدد أتباعها أكثر من (75) ألف فتاة، كحدّ أدنى، وفق ما أجمعت عليه تقديرات متابعين وشيوخ) (الحياة 2006/5/3م).

والدليل على ذلك اضطرار النظام لمهادنة الإسلام، أو محاولة ركوب موجته، ولأن الحركات الإسلامية كشفت وعوده المزعومة بالإصلاح ودعاواه بالأسلمة، ولأن المواطن السوري المقموع المسحوق أصدق شاهد عدل، ولأن حبل الكذب قصير، ولأن الدعاوى غير الحقائق، ولأن الممارسات السابقة في قمع المواطنين والإخوان المسلمين أثمرت هوة كارثية، لا يمكن الخروج منها بالتمثيل، ولأن محاربة الإسلام في العمق ومهادنته في السطح كانت أحد أسباب الصحوة الإسلامية المباركة والحراك السياسي الشعبي، ولأن الانغماس في لعبة (الأسلمة) الظاهرية لا بد واصلة ومتحولة بالمآل إلى الأسلمة الجوهرية في الجماهير، وفي النهاية لن يجد النظام نفسه إلا معزولاً، فإما أن يعقل مع شعبه العاقل أو أن يدخل مستشفى المجانين انسجاماً مع مسرحية توفيق الحكيم (نهر الجنون)، ومع سنن التاريخ والاجتماع. وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

* كاتب سوري عضو رابطة أدباء الشام

لماذا يغذي الغربُ منابع الارهاب والتطرف؟

علي طه النوباني*

■ قبل عامين تقريبا كنت عائداً في سيارتي من اربد الى جرش (مدينتان في شمال الأردن)، وأثناء مسيري أشار لي سائح أجنبي، فتوقفت عارضاً المساعدة، وبعد الترحيب التقليدي سألته: من أي البلاد هو؟ فأجاب: من ألمانيا، وبينما كانت الطريق تخترق غابة صغيرة قرب جرش، كان يستفسر مني عن موقف الحافلات التي يمكن أن تقله الى العاصمة عمان.

كنت بين الفينة والأخرى أختلس النظر الى عينيه الزرقاوين وقوامه الآري المشع، ولمع في ذهني ما عرفته عن الحربين العالميتين، وعن هتلر وحتى عما قيل ويقال عن الهولوكوست، ولكني قطعت صمتي وأكدت له بأني سأقوم بتوصيله الى موقف الحافلات، بل وعرضت عليه أن يحتسي الشاي في بيتي فاعتذر بلطف ذاكراً لي بأن برنامجه لا يحتمل.

وعندما خرجنا من الغابة الصغيرة التي تسمى «ثغرة عصفور» وأطلّت علينا العجوز القديمة جرش وهي جالسة في حضن الجبال الشاهقة، صاح الألماني Magnificent wonderful فأصابني الذهول ليس من شيء سوى رغبتي في معرفة سبب دهشته، وقلت له: ما هو الرائع فيما ترى؟ قال: منظر مدينتكم رائع جداً...

نظرت الى المدينة بطريقة مختلفة: كانت جبال عجلون تهبط على جرش من العلياء وكأنما هي عالقة بأشعة الشمس ...قلت له: أيا كان الأمر، فان وراء هذه الجبال شيئاً مرعباً لا يسمح لنا بتذوق هذا الجمال الذي تتحدث عنه، فسألني باستغراب: عمّ تتحدث؟ قلت له: وراء هذه الجبال دولة تسمى اسرائيل تمتلك مائتي رأس نووي والكثير الكثير من الأسلحة، وقد سبق لها أن ارتكبت الكثير من الفظائع والمذابح بحق الناس البسطاء .. وهي تشكل مصدر تهديد دائم لهذه المدن الوادعة!

امتقع وجه الرجل وتمتم بكلام فهمت منه استنكاره لطرح مثل هذه الفكرة، بل وعدم رغبته في مناقشتها ... وكنا قد وصلنا الى موقف الحافلات فتوادعنا مبتسمين.

لقد تذكرت هذه الحادثة ضمن محاولتي لفهم الخطوط العريضة لملف ايران النووي، ففي الوقت الذي اكتفى فيه العرب بالنظر تحت أقدامهم طوال العقود السابقة أرادت ايران أن تنظر الى الأمام قليلاً، وهي مسألة تحتاج الى الجرأة أكثر مما تحتاج الى الذكاء والعبقرية، فالطاقة هي أساس النمو والتحضر في عصرنا هذا، والنفط مصدر ناضب لا محالة، ما معناه أن سكان هذه المنطقة سيرجعون الى عصور ما قبل التاريخ عند انتهاء عصر النفط اذا لم يعدّوا البديل من الآن، هذا الى علمنا الأكيد بأن هذه المرحلة ليست بعيدة بل انها قد بدأت بالفعل مع التصاعد الجنوني في أسعار النفط وتزايد الطلب عليه، وتضاؤل مخزونه العالمي.

انها معادلة سهلة ومعروفة لكل ذي بصر .. فاذا كان العالم المتحضر معنياً بالتنمية في منطقتنا فلماذا لا يساعدنا في توفير مصادر الطاقة البديلة، ولا يسمح لنا بأن نطورها بأنفسنا، وفي الوقت نفسه يغضّ الطرف عن اسرائيل التي تمتلك ما يزيد على مئتي رأس نووي عدا عن المفاعلات النووية.

جرى هذا على مستوى التنمية الاقتصادية تماما كما جرى على مستوى التنمية السياسية، حيث تعامل الغرب مع الدكتاتوريات العربية، ودعم استمرارها مع معرفته التامة بمدى تعطش الشعوب العربية للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بل ورأى أصوات الخير والعدالة والسلام وهي تداس تحت أقدام الارهاب والتسلط والسفالة ولم يحرك ساكنا.

ان كل عاقل في منطقتنا وفي العالم يحلم بعالم خالٍ من السلاح النووي على أن يتم العمل على ذلك دون تمييز أو محاباة، ولكننا نحلم أيضا مثل غيرنا من الشعوب بأن نمتلك الطاقة الرخيصة التي تسمح لنا بأن نلحق بركب الحضارة وأن نعيش مثل غيرنا من البشر.

هل يعرف الغرب بأن هذا التمييز المكشوف لصالح اسرائيل يخلق حالة من التردي الثقافي في منطقتنا، ويتيح الفرصة للقوى المتطرفة المسكونة بنرجسية الأحادية المغلقة وخرافات العداء الأزلي المقيتة للتغولّ على قوى السلام والتسامح؟ بل ويجعل من قوى السلام والتسامح طرفاً ضعيفاً أمام قوى التطرف والعدوان تلك التي تحلم فعلاً بامتلاك كل أدوات الدمار بما فيها الأسلحة النووية ليس فقط لمحاربة من يرونهم أعداءً وانما أيضا لمحاربة الحياة نفسها.

هل يعرف الغرب أن ملايين الأطفال في منطقتنا شربوا خرافات العداء الأبدي ليس فقط لاسرائيل وانما للغرب بقضّه وقضيضه أيضاً بسبب حالة الرعب التي صنعتها اسرائيل في المنطقة؟ وهل يحتمل عالم اليوم المثخن بالجراح والمآسي تخريج هذا العدد الهائل من المهووسين بالعنف والرغبة بالانتقام؟

لقد رأيت في عيني الألماني حَرَجاً من الخوف في خطورة السلاح النووي الاسرائيلي، فالحضارة الغربية التي صنعت كل ما نعرفه من منجزات بُنيت كلّها على المنطق تنقلب الى حالة دوغمائية عجيبة عندما نتحدث عن اسرائيل هذه الدولة المستثناة دائماً، والتي يحق لها ما لا يحق لغيرها. فهي تنعم بالطاقة الكهربائية الرخيصة من مفاعلاتها النووية ولا يستفيد جيرانها سوى مخاطر التسرب وربما دفن الفضلات النووية، وهي تمارس أسوأ أنواع التمييز وتقدم نفسها كدولة دينية في زمن العلمانية والديمقراطية، ثمّ يتذرع الغرب بديمقراطيتها الفريدة ليتمادى في دعمها ويعيب على ايران النوع نفسه من الديمقراطية الدينية.

ويبقى السؤال قائماً: لماذا يغذي الغرب منابع الارهاب والتطرف؟! وما هي مصلحته في تغولّ التطرف على الاعتدال، والعداء على التسامح، على الرغم من كل دعاوى مكافحة الارهاب التي يرفعها، ألم يبلغ الوقت لكي يتنادى أحرار العالم ليعلنوا للغرب أن كفى تغذيةً وتحفيزاً للتطرف والاجرام وذبحاً لقوى الخير والمحبة، فان عالمنا يعاني ما يكفيه من مرارة الكوارث والمجاعات والفقر ومخاطر الطبيعة التي صنعها جشع الانسان وسوء ادارته.

* عضو رابطة الكتاب الأردنيين

الأجهزة الامنية في ليبيا: دعوة للاصلاح

د. سعاد الطيف الفيتوري*

■ الأجهزة الأمنية في كل بلد تمثل العمود الفقري لحماية المواطن واستقراره وسلامته، وكذلك هي بالنسبة للوطن حيث تُشكل هذه الأجهزة الدرع الحصين لحماية الوطن من كل من يحاول أن يعكر صفوه واستقراره، اذن الأجهزة الامنية هي ليست الرديف للقمع والاضطهاد ومصادرة حرية الآخرين، وانما هي لخدمة المواطن ورعاية مصالح المجتمع والحفاظ على مقدرات الناس وحرياتهم، وهذه هي من جملة المهمات السامية لأجهزة الأمن، مما يولد انطباعاً ايجابياً لدى المواطن عنها ويجعله يتفاعل معها، بل يكون الساعد الأيمن لها في الحفاظ على أمن البلد وأمن المواطن، وحينما يرى المواطن أن أجهزة الأمن هي فعلاً ساهرة لحمايته حينها لا يألو جهداً في مناصرتها والتعاون معها لأقصى حد ممكن لأن ذلك يصب في صالحه وصالح مجتمعه ووطنه، ياحبذا لو أن تغيراً جذرياً يشمل كل مرافق الأمن ويجعلها كما يريدها المواطن قريبة منه مخلصة له مدافعة عنه، هذه المعادلة وان كانت ليست بالأمر الهين ولكنها في الواقع تقلب مجريات الأمور بالاتجاه الصحيح، مما يدفع الوطن نحو مسيرة حضارية تعكس الوجه الحقيقي لمهمات الأجهزة الأمنية ويسلخ عنها ذلك التصور السلبي لدى المواطنين.

وهذا لا يتحقق الا من خلال آليات يجب أن تعتمد في بناء هذه الأجهزة الحساسة والخطيرة لعظم مهمتها، ومن هذه الآليات، الارتقاء النوعي برجل الأمن، وجعله بقدر المسؤولية المناطة به، فالتسلح بالثقافة والمعرفة والحنكة هو من اساسيات هذا المجال وكلما زادت ثقافة رجل الأمن كلما قلت الاصابات الخاطئة بحق المواطنين لأن رجل الأمن المثقف والذكي يستطيع الوصول الى هدفه (الأمني النبيل) بأقل خسائر ممكنه يسببها للوطن والمواطن.

وبما أن مهمة رجال الأمن لصيقة بحقوق الآخرين وحرياتهم، فالثقافة القانونية ومعرفة ما ورد في لوائح حقوق الانسان تمنحاهم المزيد من الحصانة والمناعة من التجاوز على الحقوق وتجعل تعامل رجل الأمن مع الآخرين دقيقاً وحضارياً مع أية مشكلة أو قضية أمنية، فالاطلاع الواعي مثلاً على الوثيقة الكبرى لحقوق الانسان في ليبيا التي تضمن للمواطنين كافة حقوقهم المادية والمعنوية تؤهل رجل الأمن الى مهمته الحضارية والانسانية وتجعل من أدائه الوظيفي مبشراً بعصر الجماهير في بلادنا الحبيبة ليبيا.

هذا العصر الذي نبشر به يريد من رجال الأمن أن يكونوا في رسم القانون وليس ضده ومع القضاء وليس فوقه، ويكون تصرفهم بعيداً عن الأهواء والمزاجية ويجب ان لا يتصرفوا كأن ليس هناك من رادع ولا سلطان عليهم.

وتظهر أهمية التعامل الحضاري والانساني اكثر في التعامل مع المغتربين، والذين لهم خصوصية في التعامل، حيث أن هؤلاء المغتربين عاشوا ضمن ثقافات مختلفة وبين شعوب وحضارات متباينة. فأي خطأ مع هذا اللون من المواطنين المغتربين قد يتسبب لهم باحباط قاتل وعقد لا تجد لها حلاً الا بالرجوع ثانية الى المغتربات، والابتعاد عن الوطن الأم الذي لا يمكن الاستغناء عنه ولكن تبقى كرامة الانسان واحترام انسانيته فوق كل اعتبار، وبهذا نكون قد خسرنا الطاقات والكوادر العلمية التي نحن بأمس الحاجة اليها لبناء الوطن ودفع عجلة التقدم الى الأمام.

ولخطورة مهمة رجل الأمن كما اتضح لنا يجب أن يكون حظه من العلوم الانسانية كبيراً وخاصة علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم السياسة والقانون ومعرفة (اللغة الجسدية) والحركات اللاشعورية التي تصدر من الانسان وبشكل لا ارادي وغير مدعومة بكلام وهذه الدرجة من المعرفة لا يمكن أن يحصل عليها رجل الأمن بسهولة، وانما تحتاج الى درجة عالية من الذكاء والخبرة المعرفية والفطنة لفهم ذلك. وكل هذا يساعده على كشف الحقائق وتمييزها عن الأكاذيب ومعرفة الجناة من دون الاساءة الى الأبرياء وتحديد الأهداف المطلوبة بأقل الاضرار النفسية والمعنوية للمواطنين مع تجنب اشاعة الرعب والهلع بين الناس من خلال تصرفات لا مسؤولة وغير مدروسة والتي تشكل مادة سهلة ووسطاً جيداً للاشاعات السلبية ضد الدولة ومؤسساتها وخاصة الأمنية منها.

وكلما كانت تصرفات رجال الأمن حضارية وذكية كلما ساهموا باشاعة وافشاء الأمان والاطمئنان والشعور بالعزة والكرامة والفخر لكل مواطن في انتمائه لوطنه الغالي (ليبيا) على مبدأ المشاركة في المواطنة وليس هناك من هو أفضل من غيره الا بالاخلاص للوطن والعمل على تطويره وبنائه. حيث الجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي يحددها وينص عليها القانون، سواء للمواطنين في داخل الوطن أو المواطنين المغتربين مهما طالت مدة اغترابهم وغيابهم عن الوطن وأن لا يجعلهم ذلك الغياب عرضة للشبهات والاتهامات من قبل أجهزة الأمن.

ومن المفترض أن رجال الأمن يتعاملون مع أي مواطن على أنه بريء حتى تثبت ادانته، وليس العكس كما هو واقع الحال في ليبيا، أن المواطن متهم حتى تثبت براءته. حيث انقلبت كلمة الأمن في ليبيا والتي تعني السلامة والاستقرار وحفظ الحقوق الى ضدها في جماهيريتنا العظمى. ومن المؤسف والمؤلم في أن يتحول رجل الأمن من مهمته الانسانية لحفظ المواطن وأمنه الى أداة لقمع المواطن والتجسس عليه وليس لستره وحفظ أسراره وخصوصياته التي اصبحت مستباحة ومستغلة وموضع ريبة وشك من قبل الأجهزة القمعية.

وللحقيقة نقول ان رجال الأمن الليبيين نجحوا في علاقاتهم الخارجية بمستوى رفيع من الحكمة والذكاء والشفافية والاحترام، الأمر الذي أدى الى تحقيق تقدم ملموس على الصعيد الخارجي، والغريب أن التعامل على الصعيد الداخلي مع المواطنين الليبيين نجده يختلف بدرجة كبيرة مع ما تحقق على المستوى الخارجي، حيث ما زال التعامل مع المواطنين الليبيين في الداخل وخصوصاً القادمين من المغترب الى الوطن بصلف وقسوة وانتهاك صارخ لابسط الحقوق دون مراعاة لأبسط المشاعر والمبادئ الأخلاقية، حيث لا يميزون في قسوتهم وشدتهم بين رجل وامرأة وبين شاب وشابة أو بين الصغير والمسن العجوز، ناهيك عن خصوصية تعاملهم مع المرأة الليبية بشكل لا يتناسب مع اعرافنا وتقاليدنا في مجتمع محافظ كالمجتمع الليبي، حيث تسمع المرأة الليبية منهم كلمات نابية وتصرفات لا تنم عن أخلاق في مجتمع يتحسس بدرجة عالية من كل تعامل يلامس قضايا شرف المرأة وما يخدش حياءها، وهذا يشكل عقبة في طريق كل من يحاول العودة الى الوطن والخروج منه بحرية وتلقائية مما يترتب عليه خسائر في الطاقات والكفاءات التي تريد العودة الى وطنها.

من حقنا أن نتساءل لماذا كل هذه التصرفات الخاطئة والجافة ازاء المواطنين الليبيين وأي قانون أجاز لهم ذلك!!

وكأن رجال الأمن من خلال تصرفاتهم هذه، هم فقط الذين لهم الحق في مساءلة الآخرين وليس لأحد أي حق في مساءلتهم أو محاسبتهم وكأن الوطن ومن فيه يشكل ملكاً خالصاً لهم وعلى المواطنين أن يتبعوهم كالعبيد.

والمحيّر في الأمر هذا الغموض الذي يلف الأجهزة الأمنية المختلفة دون أن يعرف المواطن الجهة التي يمكن أن يتقدم اليها بشكواه أو يستوضح أو يسترد حقوقه منها اذا ما وقع عليه أي حيف أو ضيم أو انتهاك من قبل الأجهزة القمعية.

ومن المعلوم أن هناك جمعية حقوق الانسان في ليبيا والتي قامت بخطوات ايجابية وعملية لا بأس بها من أجل نشر ثقافة حقوق الانسان وتوعيته بهذا الاتجاه ولكن من المحبط أن دورها ما زال محدوداً جداً، ولا زالت تتجاهل الكثير من الشكاوى والتظلمات التي تصلها من كثير من المواطنين.

ولأجل معالجة مثل هذه الخروقات يتوجب السماح بوجود العديد من الجمعيات ومؤسسات ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان حتى تكون مصدر سند وحماية لأي مواطن تنتهك حقوقه خاصة من قبل الأجهزة الأمنية القمعية.

نأمل مراجعة فلسفة ومنهجية الأجهزة الأمنية وذلك بالتخلص من مبدأ الثنائية والضدية في منهج تشكيل الفكر الأمني الليبي وصيرورته والتي جعلت من هذه الأجهزة وكأنها تقف في الضد من الآخر باعتبار أن الآخر يشكل خرقاً للأمن، هذا التوجه الضدي والاثنيني يدمر المهمة الانسانية والوطنية للأجهزة الأمنية لذلك يتوجب على المسؤولين عن هذه الأجهزة استبعاد فكرة الضد ازاء الآخرين، وعلماً أن التوجه ضمن (الثنائية الضدية) يمتاز بأنه منهج افقاري ومانوي، حيث نجعل من الأمن مقابلا للفوضى والخيانة في حين أن واقع الأمر ليس كذلك، حيث هناك أكثر من مساحة خيره بين قوى الأمن والمواطن فلا نحاول اختزال تلك المساحات ببعد ضدي ثنائي ينتج بنفس الوقت توجهاً مانوياً يشطر الناس الى شطرين (اما معنا) أو (علينا) نحن الأمن وغيرنا الانفلات والتسيب، نحن الخير والآخر يمثل الشر، هكذا منهج يلحق الضرر بالأجهزة الأمنية ووظائفها وبالمواطنين ومشاعرهم وأحاسيسهم الوطنية.

وهذا التوجه الواعي للأجهزة الأمنية لا يتم بغياب الثقافة الحقيقية والبعد المعرفي لهم في مجالات كثيرة ذات علاقة بعملهم الوطني والانساني، حتى يستطيعوا أن يرتقوا الى مستوى المهنة التي يفترض فيها انها انسانية ووطنية وما وجدت الا لخدمة المواطنين وحمايتهم، ونضيف الى ما ذكرناه من أجل الارتقاء بهذه المهنة (الأمنية) انه يجب ابعاد كل العناصر النفعية والانتهازية والجاهلة والتسلطية التي لا تمتلك الا العقلية المتخلفة المتحجرة وكأنها تعيش في عصور ما قبل الحضارة والتمدن. ولأجل أن نضع أرجلنا على أول الطريق للتصحيح لا بد من محاسبة كل من مارس وتسبب بالافساد والظلم والاعتداء على حقوق وحريات المواطنين، وعدم التسامح والتساهل مع أية قضية فيها مخالفة للقانون وشكلت مظلمة أو أذى للمواطنين والمواطنات؛ لأن التساهل في مثل هذه الأمور يحجم من دور القانون ويكرس الاعتداء على حقوق الغير وحرياتهم التي تعني وجودهم، حيث لا وجود للانسان من دون حرية.

ولا يمكن أن يتم الاصلاح الا من خلال دعم ومتابعة المسؤولين المعنيين بالأمر، والتصدي من قبلهم وبشكل مباشر لكل مظاهر الفساد والظلم التي تمارس من قبل العاملين في اجهزت